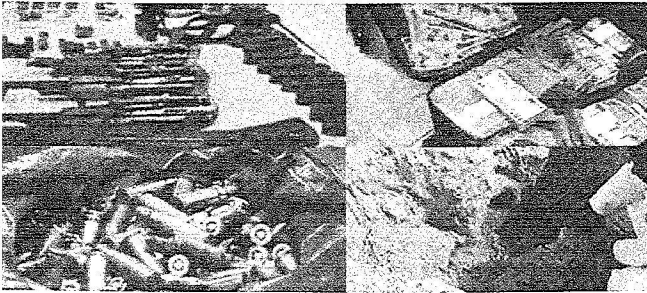


المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 29-04-2007 العدد : 16076

الصفحات : 4 المسلسل : 15

ثَمَّنُوا آليات تنفيذ الاستراتيجية السعودية .. خبراء في مكافحة الإرهاب : كشف خلايا إرهابية بهذا الحجم « شهادة إنجاز كبرى » لحكومة خادم الحرمين



كميات من الاموال واعداد من الاسلحة والرصاص عثر عليها مدفونة في دلاية على يقظة رجال الامن للتصدي على الفئة الضالة

■ **الباز :** للمملكة قصب السبق في استضافة المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب

■ **علام :** النجاحات الأمنية جاءت نتيجة إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب

■ **فؤاد :** السلطات السعودية تستوعب متغيرات العصر ومواجهة ما يحدث بحجم

القاهرة : عبد الوهاب الديب

صنف خبراء في مكافحة الإرهاب الدولي وعلماء في الشريعة وخبراء في التجارة والاستثمار كشف وزارة الداخلية ، أكبر مخطط إرهابي، داخل المملكة مكون من ٧ خلايا إرهابية تضم ١٧٧ شخصاً ضمن النجاحات الأمنية لمكافحة الإرهاب ومحاصرة جنوره متقنين المحاصرة الأمنية لخلايا الإرهاب وضبط الأموال مع تلك الخلايا واكتشاف مصورها من الداخل كذلك ما جاء من الخارج. كما ثَمَّنُوا الشفافية الإعلامية في نقل الحدث عبر التلفزيون السعودي الذي صور جانباً من الأسلحة التي ضبطت مع المعتقلين وكيفية تدريبهم على الطيران لمهاجمة مواقع نغف بالطائرات. ونية بعض الخلايا من المقيمين اقتحام سجن نزهة من «الحرمين» الموقوفين. ووجود إحدى

الخلايا لها علاقة بتفجيرات أبيق في ٢٤ فبراير ٢٠٠٦، وثُمَّ الخيرة جهود المملكة في مكافحة ظاهرة الإرهاب على المستويين الداخلي والخارجي ، عبر عدة آليات مثل مكافحة غسيل الأموال وتنظيم العمل الخيري داخل المملكة وخارجها، مؤكداً أن الحكومة السعودية استطاعت خلال السنوات الأخيرة بناء حائط صد حقيقي لحصان منابع «لغة الضالة».

تسبيق سعودي-مصري

وثنّ ن. أسامة الباز المستشار السياسي للرئيس المصري حسني مبارك جهود المملكة في مكافحة الإرهاب مرحباً بمبارتها في استضافة أول مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب، مؤكداً أن هناك تنسيقاً سعودياً-مصرياً مستمرا لمكافحة هذه الظاهرة ، وشد على اتفاق المجتمع الدولي على قواعد مشتركة لمواجهة الإرهاب ، بحيث لا ينظر كل طرف إلى مسألة الإرهاب نظرة أمادية ، بالتوافق الدولي على تعريف محدد للإرهاب ، بالتوصل إلى صياغة واضحة ترضيها معظم الدول كإتية مواجهة هذا الخطر، موضحاً أن هذه الظاهرة تحتاج إلى علاج علمي في المقام الأول ، وهذا العلاج العلمي يجب أن يكون قانونياً وذلك لأن القاعدة القانونية يتوفر لها شرطان أساسيان جميع الحالات ، وليست مثارة لكي تخدم أهداف هذه الؤدة ضد تلك في الأول أن تكون عامة مجردة تطبق في وتعرض الباز لتصدي المجتمع الدولي للظاهرة الإرهابية خاصة خلال القرن العشرين والاتفاقيات الدولية التي عقبت في هذا الصدد ، والتي كان في

مقدمتها الاتفاقية التي تم عقدها في عام ١٩٣٧ لمكافحة الإرهاب من خلال عصابة الأمم وعرفت المادة الأولى الإرهاب بأنه الأفعال الجنائية الموجبة ضد دولة ويراد منها خلق حالة من الرعب في ذهن بعض الأفراد أو مجموعة منهم أو الجمهور عامة، واستمرت الجهود حتى كان للمملكة نصيب السبق في استضافة المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب قبل سنوات .

أما الخبر المصري في مكافحة الإرهاب اللواء فؤاد علام ففُتّن جهود وزارة الداخلية في القبض على هذا الكم الهائل من المشتبه بهم والوصول على معلومات مهمة في تعقب الخلايا الإرهابية وخططها ومصادر تمويلها ، وقال بأن حكومة خادم الحرمين الشريفين كانت سابقة إلى حد المجتمع الدولي على التحمس للإرهاب ، وقال إن تلك النجاحات الأمنية جاءت نتيجة إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب شاركت فيها مؤسسات المجتمع المدني وعلماء الدين والمؤسسة الأمنية، وعدم اعتمادها فقط على الوسائل البوليسية فقط مؤكداً على ضرورة تفعيل التعاون الدولي لمكافحة هذا الخطر الذي لا يهدد دولة بعينها بل يهدد العالم أجمع. وأنهم أمريكا سياساتها الاستعمارية بأنها وراء انتشار الإرهاب في العالم أجمع مستندة إلى مراكز البحوث العلمية في التعامل مع خطر الإرهاب ، مؤكداً أن هذه المراكز من شأنها أن توضع بشكل محدد أسباب الإرهاب وتضع المقترحات اللازمة للعلاج. وحوّل الأوس التي يبني عليها التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب قال

علام :انه كان من أوائل من يدعون للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب نظراً لأهميته ، لأنه لو تم معالجة الإرهاب في مكان ما وترك في مكان آخر قلن يكون هناك جديد في التعامل مع هذا الخطر فالعناصر الإرهابية تجد فرصة في استخدام وسائل تكنولوجياية حديثة بالخاص في تنفيذ عمليات إرهابية، وبالتالي تبدو أهمية التعاون بين الدول في تبادل المعلومات وتسليم العناصر الإجرامية التي تقوم بعمليات إرهابية لبناء تعاون دولي قوي لمكافحة الإرهاب ، ومن مصلحة كل الدول مجتمعة التعاون ووقف هذا الخطر الذي لا يهدد دولة بعينها بل يهدد كل الدول على السواء، وقال إن نجاح التجربة السعودية في التعامل مع الإرهاب بني على دراسات علمية سليمة ، حيث تمت الاستعانة براكز البحوث العلمية التي أجرت دراسات على الإرهاب ووضع مقترحات بكيفية علاجه ، وبخاصة الإستراتيجية السعودية في التعامل مع خطر الإرهاب تمثلت في تصحيح ومعالجة الأخطاء في المفاهيم الفقهية والشريعة من خلال حوار فقهي كما ان سياسة خادم الحرمين بالانتماء بالقرءاء والمهتمشين واتخاذ عدة إصلاحات أسهمت في تقليص معتققي الفكر الضال .

الشدة والحزم

ويرى اللواء محمد نبيل فؤاد خبير مكافحة الإرهاب الدولي أن العمليات الإرهابية التي تحدث في المملكة، تدل على أن هناك تنظيمًا إرهابيًا يحاول أن يحدد فرقة في الأوجه السياسية الداخلية، وقال :إن الشدة والحزم

قادران على وقف مثل هذه العمليات الإجرامية التي تضرب بالمصالح الأمنية مشيراً إلى أن المناخ العام العالمي يبني مثل هذه الأحداث عبر معدلات تؤدي إلى نتائج تروّع الأمتين ، وقال : إن السلطات السعودية بلا شك تستوعب متغيرات العصر ومواجهة ما يحدث بحسب .

قواعد التعمير

وعن قراءة علماء الدين للجهود الأمن السعودية في مكافحة الإرهاب قال المفكر الإسلامي الدكتور عبد الصبور شاهين : إن المملكة كانت أولى الدول التي سعت لمكافحة ظاهرة الإرهاب ، واقتلاع من الساحة العربية والإسلامية ، والقضاء على أسبابه الجهرية التي تكمن في محاولات بعض الفئات الضالة إغواء الشباب العربي والمسلم وبفهم لثبني فكر التفجير بدلاً من الأخذ بقواعد التعمير ، وذلك من خلال وضع الآليات القادرة على جنب الشباب المغربي وإعادته كعنصر صالح للبناء داخل المجتمع ، ففي داخل المملكة حدث تعاون كبير بين أجهزة الأمن السعودية والجهات والأجهزة الدينية لتوعية الشباب السعودي بمخاطر ظاهرة الإرهاب ومناقشة هذه الأفكار المتطرفة وتصويبها وتصحيحها من خلال العلماء ومحاولتهم إمتحان الشباب المسلم بينياً وفكرياً وربهم كلبناً جديدة صالحة ، وبناء قواعد فكرية وبينية قادرة على اختراق هذا الفكر المتطرف والقضاء عليه بشكل شبه نهائي داخل المجتمع السعودي ، وأشار إلى أن التجربة السعودية في مكافحة ظاهرة الإرهاب لها معالم بارزة

توثيق التعاون

وعن رؤية خبراء القانون الدولي للجهود السعودية في مكافحة الإرهاب يقول - أحمد ابو الوفا أستاذ القانون الدولي : إنه من الضروري توثيق التعاون بين الدول في مكافحة هذه الظاهرة ، وتقديم من يرتكبونها إلى محاكمة عائلة ، وتحرك المؤسسات المعنية مثل مجلس الأمن والأمم المتحدة وغيرها من أجل تفعيل ما يجب اتخاذه في سبيل القضاء على الظاهرة ، لأن ذلك سيساعد كثيراً في التوصل إلى حل للقضاء على المنظمات الإرهابية ومن ثم حل العديد من القضايا في منطقة الشرق الأوسط .وشدد على ضرورة التنسيق بين وزارات الداخلية والعدل في الدول العربية مع إعطاء الأولوية لوزارات العدل كونها المسؤولة بالدرجة الأولى عن الفصل في المنازعات وفي النهاية تخضع للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، وجامعة الدول العربية وقال :إن القضاء على الإرهاب لا يأتي من الدول والحكومات وإنما يأتي من القضاء على أسبابه واستئصال الجذور التي تفرخ الإرهاب وهذه متعددة منها أسباب اجتماعية وخطط للمفاهيم وسوء تصرف من السلطات في كثير من الأحيان وشعور المواطن بالظلم والقهر، فحل كل هذه الأمور تكفل القضاء على الإرهاب ،وقال : إن رؤية المملكة بشأن تشكيل مركز دولي لمكافحة الإرهاب صائبة إلى حد كبير .

وواضحة تصلح كمنهاج عمل لاقتلاع جذور الإرهاب من البيئة العربية والإسلامية ، حيث قامت هذه التجربة على أسس وقواعد صحيحة انطلقت من ثوابت الدين الإسلامي و فكره المستنير وتبيان أن الإسلام بعيد كل البعد عن التعصب والتشدد ، وقال إن المملكة أطلقت يد العلماء لاحتواء الشباب وتحصيح أفكارهم من خلال الحملات التوعوية المنتشرة في ربوع المملكة ، وأقامت الدورات التحقيقية للشباب السعودي ورده إلى دينه رداً جميلاً ، وعلى مستوى العمل الخيري وهو رافد آخر من روافد التجربة السعودية في مقاومة الإرهاب وذلك من خلال بناء وإنشاء المراكز والمؤسسات الخيرية داخل وخارج المملكة والتي تهدف إلى إعاقة الشباب مالياً ومعنوياً وفكرياً وجعل هذه المؤسسات الخيرية مطابقة للوائح التي وضعتها المملكة والتي تقتضي خلو هذه المنظمات من أي نشاط يشوبها أو يعرضها لحملات تشويهية خاصة في الخارج.